

هل يمكن ان تخضع المشكلات البيئية للحسابات الاقتصادية؟ (*)

سمير أمين (**)

ترجمة : أميمة عبدالعزيز (***)

ملخص

لا تعتبر الانتقادات البيئية الموجهة للتنمية المتواصلة صيفا مبتكرة ولكنها إعادة استكشاف للانتقادات الاجتماعية التقليدية للنظام الاقتصادي الرأسمالي . وبينما لا يتطرق الشك حول ضرورة اجراء الحسابات الاقتصادية . فلا ينبغي أن تجرى هذه الحسابات فى ظل نظام رأسمالى يفصل بين الاقتصادى والاجتماعى ، ولكن من المحتم أن تتم ضمن اطار يحدد الاحتياجات السابقة على الانتاج ، ويعترف بطبيعة البشر ذات الأبعاد المتعددة ويعمل على نطاق عالمى .

١- مقدمة

خلال العشرين عاما الماضية شغلت مجموعة من المشاكل وصفت بأنها بيئية - مساحات ضخمة من الوعى السياسى (وأحيانا العمل السياسى) خاصة فى الدول الصناعية فى الشرق والغرب . وتتباين المشاكل المصنفة تحت مسمى " البيئة " إلى حد كبير : نتاج السلوكيات والآليات التى تعمل على مستويات مختلفة وبدرجات متفاوتة من القوة (التلوث من الضوضاء المحلية ،

(*) سبق نشرها فى :

World Development , Vol. 20 No 4, PP. 530-532, 1992.

(**) أ.د. سمير أمين ، رئيس مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية بالبريقيا ، داکار - السنغال .

(***) أ. أميمة عبد العزيز ، وكيل اول وزارة التعاون الدولى سابقا .

عدم كفاية تجديد الموارد المتجددة ، خطر نضوب الموارد غير المتجددة ، الآثار السلبية الخطيرة على المجال الحيوى ومستقبل الكرة الأرضية ، الخ ..)

أن ردود الفعل السياسية والايديولوجية لتلك الظواهر مختلفة فى حد ذاتها حتى داخل الحركات المنظمة - الخضر - خاصة اذا ما أخذنا فى الاعتبار المدى الكامل للأراء والتدخلات .

وثمة تباين مقترح فى هذا المجال بين مدارس الفكر " المركزية التكنولوجية" و"المركزية الاقتصادية" . فبينما يحدد مدخل المركزية التكنولوجية للبيئة عدة مشاكل معينة واضحة تتوفر حلولها فى الاجراءات العلمية والفردية والتي لاتستدعى الانخراط فى مجمل النظام العالمى السياسى والاقتصادى الجديد ، فعلى العكس من ذلك يرفض فكر المركزيه الاقتصادية الأساس الفلسفى للعلاقة الايكولوجيه الانسانية التى بنيت على أساسها كما يقولون الحضارة الحديثة .

وتشارك كل المدارس الفكرية الرئيسية المهتمه بالبيئة والتنمية الايكولوجية فى وجهتى نظر. الأولى تقول إن اكتشافاتها ، وصياغاتها للمشاكل والحلول المقترحة - تقليدية أم إصلاحية تعتبر مبتكرة . وأنا لا أتفق مع هذا الحكم وسأثبت أن وعيا حادا بهذه المشاكل موجود بالفعل فى أصول النقد الاشتراكى للتصنيع الرأسمالى . وترى وجهة النظر الأخرى ان النقد البيئى اكثر تقليدية من النقد الاشتراكى فيما يتعلق بالاسلوب الرأسمالى للنتاج . وفى الواقع فإن النقد البيئى حديث فى كل صيغه سواء الرأسمالية أو الاشتراكية ، على أساس مقولة إن الدول الاشتراكية عاجلت البيئة بأسلوب سيء مثل الدول الرأسمالية وأحيانا بأسلوب اكثر سوءا ، وبالتالي فهذا النقد يأخذ الدول التى أعلنت أنها اشتراكية بوضعها الاسمى دون اختبار هيكلها الاجتماعى . ومن هذا التبسيط خلق مزيج من الماركسية والاشتراكية وتجارب دول الكتلة الشرقية - وهذا المزج يؤدى الى البلبلة ولاينبغى السماح به فى أى تحليل ذى قيمة.

وعلى أية حال ، فقد احتلت القضايا البيئية أخيرا اهتماما كافيا لتستحق جهدا منظما لتجميعها داخل إطار تحليل اقتصادى تقليدى ، واختيرا لنموذج النيوكلاسيكى السائد كهدف لهذا التجميع للبيئة فى الحساب الاقتصادى . وثمة قضيتان منفصلتان متعلقتان بهذا الجهد: الأولى كيف يمكن دمج البيئة فى الحسابات الاقتصادية ؛ والثانية بناء أنظمة لاتخاذ القرار قادرة على تنفيذ منطوق

هذا الحساب فى الادارة العملية للحياة الاقتصادية والاجتماعية . وإجابتى على تلك القضايا تشمل نقطتين :

أ - أن الحساب الاقتصادى ذاته والذى لاشك فى ضرورته ، ذو قابلية محدودة على التطبيق وهذه المحدودية ينبغى تعريفها بدقة .

ب - ان منظومة القرارات القادرة على التصرف ازاء تحديات البيئة تتضمن تعديلات فى قوانين الملكية ، وتنظيم الأسواق ، وأسلوب التدخل الحكومى إلى درجة تجعل من الضرورى التخلّى عن المنطق الذى تعرف على أساسه الرأسمالية .

والاقتصاد الحديث الذى نعيشه الآن معقد بدرجة اكبر من اقتصاديات العصور السابقة. ومهما كانت المبادئ التنظيمية للمجتمعات على المدى القريب أو البعيد، فإن هذا التعقيد سيصبح دون شك اكثر وضوحا . وهذه الحقيقة فى حد ذاتها تفرض وستظل تفرض ضرورة أن تقوم كل الوكالات الاقتصادية - من أفراد و وحدات اتخاذ القرار الصغيرة وشركات (على اختلاف ملكيتها) ومجمعات ، ومجتمعات وقرى العالم بأسره - بعمل حسابات اقتصادية. وربما أصل لأكثر من هذا وإلى حد القول بأن هذا التعقيد يتطلب سوقا ، اذا تحدد السوق بمعنى أوسع ليعنى التبادل المؤسسى بين وحدات القرار التى تمارس الإدارة الذاتيه نسبيا، أى الحرة من هذا المنطلق ، والمبنية على حسابات اقتصادية (يعبر عنها بمفاهيم السعر) على الأقل جزئيا. وطبيعى أن هذا التعريف بعيد عن محتوى الايديولوجية السائدة التى تستخدم تعبير السوق لتعنى فى الحقيقة سوقا رأسمالية مبنية على هيكل اجتماعى معين (ملكية خاصة لوسائل الانتاج) وتعمل من خلال نظام عالمى هرمى الهيكل .

إن البلبلة التى تدور حول موضوع السوق تتيح استخدام فرضيات لا تحتمل من وجهة نظرى قاعدة علمية وتنطوى على الأساس الذى اطلق عليه ايدولوجية استبعاد السوق ومثالية نظام اجتماعى مبنى على أساس المنطق للتوازن العام . ولاشك أن معالجة القضايا البيئية من خلال الاقتصاديات التقليدية يمكن أن تكون محل نقد من هذه الخلفية - إن الاقتصاديات النيوكلاسيكية السائدة تعتبر أن المجتمع مجموعة أفراد والسوق ماهى إلا تجمع لرغباتهم كمستهلكين وعاملين وملاك/ مديرين لوسائل الإنتاج . وهذه العلاقات الاقتصادية التى تحدد القواعد الحقيقية للعبة

والحدود الفعلية للاختيار والامكانية ، يتم بالتالى الغاؤها من مجموعة التساؤلات التى تطرح فى التحليلات الاقتصادية على وجه التحديد. وتبقى الاقتصاديات النيوكلاسيكية منفصلة عن مجالات اخرى للحياة الاجتماعية. ان الوضع الاجتماعى والثقافى والسياسى للفرد الذى يتقلص ليصبح أحيانا مجرد مستهلك وأحيانا اخرى مجرد عامل و/ أو مالك ، لا يؤخذ فى الحسبان فى الاقتصاديات التقليدية.

٢- النموذج النيوكلاسيكى

فى ظل النموذج الاقتصادى النيوكلاسيكى السائد ستسفر السوق العامة للسلع وعوامل الانتاج (العمل والطبيعة ورأس المال) عن أفضل الاختيارات فى القرارات التى تؤثر على قضايا النمو والاختيار التكنولوجى وتوزيع الدخل والوفاء بالاحتياجات .

وفى البداية اقترح فالراس (Walras) ثم تلميذه " موريس ألى (Maurice Allais) أدلة منهجية وقوية لنظرية التوازن العام تلك - وتتميز هذه الأدلة بأنها تسرد الافتراضات التى بنيت عليها فعالية هذه النظرية والتى تتمثل فى التالى :

أ - ان اختيار المستهلكين حر ويحدد على المدى البعيد هيكل الانتاج .

ب - ان السوق تنافسى بصورة كاملة.

ج - تتسم كل الحصيلة بالزيادة فى العوائد ثم النقصان .

د - أن الوسائل الاقتصادية تخضع المستقبل ويمكن قياس هذا الخضم كميًا .

هـ - تقتضى السوق الكاملة أن يكون الاستخدام متساويا بين الجميع للموارد الطبيعية (الأرض - الهواء - المياه) ولذلك ينبغى تقاضى سعر يقرره الناتج الحدى للمورد الطبيعى مقابل هذا الانتفاع .

و - فى الحياة الاقتصادية ، ينحصر العمال داخل بعد واحد هو إتاحة العمل .

ز - ان المساحة العاملة للسوق نظرية ، والمساحات العالمية الحقيقية التى تغطى الأسواق

القومية والعالمية هي مجرد شيء تقريبي لتلك المساحة النظرية.

وتستبعد النظرية الاقتصادية البحتة - طبقا لتعريفها - مختلف المجالات الممكنة للواقع الاجتماعي من آفاق أبحاثها وبالتالي تختار الفصل التام بين الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية . ومن الواضح أن المنظرين لا يبنون أن الواقع يمكن أن يكون مختلفا تماما عن هذا النموذج ولكنهم يتظاهرون بأنه ينبغي الاقتراب منه كلما أمكن ذلك لمصلحة "الفرد" .

ومع ذلك وكما سنرى فيما بعد فمن المهم نقد كل من هذه الافتراضات وشروط فاعلية نظرية التوازن العام من أجل مناقشة أي شيء يخص البيئة . وسنرى أن هذه الشروط والبيدات ليست فقط غير حقيقية أو غير كافية لتحليل المشاكل الفعلية والاختيارات التي تواجه المجتمع ، ولكن لأن محاولة الاقتراب من حقيقة النموذج سيكون لها عواقب وخيمة خاصة فيما يتعلق بالبيئة. ولذلك فهي غير عملية وخطيرة.

وتتضمن نظرية التوازن العام تحديد كمية الانتاج على المدى البعيد من خلال الاستهلاك - ومن الواضح مع معطيات الهيكل العام للنموذج أن كل المتغيرات تعتمد على بعضها البعض ويدرك حتى المدافعون الأذكياء عن النموذج أن هيكل الاستهلاك يعتمد بصورة متباينة على معطيات خارج واقع علوم الاقتصاد مثل توزيع الملكية والتاريخ ، وأن التدخل السياسي لتعديل ذلك (الاصلاح الزراعي مثلا) سيغير بدوره هيكل الاستهلاك من خلال هيكل الانتاج . وترتيباً على هذه الملاحظة فإنهم سيدافعون عن هذه التدخلات في بعض الحالات ، أو حتى سينقدون مبدأ الملكية ذاته كما سنرى . ومع ذلك ، فإذا نحينا العلاقات الاجتماعية خارج نطاق الاقتصاديات فإن نظرية السوق تتضمن إنه في بعض الحالات يحدد الاستهلاك الانتاج ولكن حينما ندمج العلاقات الاجتماعية في التحليل فإننا سندرك على الفور أنه في الرأسمالية يكون العكس هو الصحيح : الانتاج هو الذي يحدد الاستهلاك.

والآن نترجم هذه الصيغة النظرية إلى مثل ملموس .. ففي كل عام يواجه المستهلكون بمئات موديل من السيارات بأسعار محددة. في هذه الحالة يمين المستهلكون اختياراتهم والتي أوافق - من أجل التحوار فقط- على أنها منطقية ، (وبالتالي فهي قابلة للتحليل من خلال نظرية المستهلك النيوكلاسيكية) . ودعونا نفترض كذلك أن نظاما آخر للانتاج قدم عشرين موديلاً فقط ولكن بأسعار

مخفضة من خلال خصم التكلفة الخاصة باختلاف المنتج - من الذى يتشكك فى أن المستهلكين سيفضلون الاختيار من بين العشرين موديلاً الأقل سعراً ؟ ان الاختيار ليس حتى مطروحاً أمامهم . لماذا اذن يضطر المجتمع لعرض مائتى موديل ؟ الإجابة واضحة : لأن المنافسة بين مصانع السيارات تزدى الى هذا التكاثر فى المنتجات (الذى يعتبر عديم الجدوى ومكلفاً من وجهة نظر المستهلكين اذا ما تم أخذ آرائهم) . إن هيكل الإنتاج (البحث عن الربح من خلال المنافسة والتراكم النهى للأرباح الخ ...) يحدد الاستهلاك ، بمعنى أنه يحدد الإطار الحقيقى الذى تتقرر الاختيارات من خلاله - ومن أجل أن يحدد الاستهلاك الانتاج - وهو مطلوب - يصبح من الضرورى لنظام الانتاج أن يدار على أسس مختلفة عن تلك التى تعرف ماهية الرأسمالية (١) .

لذلك ينبغى فهم نظرية اختيار المستهلك النيوكلاسيكية كما هى بالفعل : لعبة فكرية لاتوضح لنا وظيفة النظام الحقيقى الذى نعيش داخله . واننى أركز هنا على أن نقدى منصب على جوهر النموذج النيوكلاسيكى وليس على تلك العوامل التى تدخل تعديلات على النموذج مثل تكلفة الإعلانات والمبيعات التى تعدل الطلب . هل معنى هذا أن نطرح جانباً نظرية المستهلك ؟ لا أعتقد ذلك ، بل على العكس تماماً . اننى أرى أنها يمكن أن تكون مفيدة فى المستقبل ، أى فى نظام اجتماعى آخر ، حينما تنشأ الظروف التى تجعل الاستهلاك نقطة الانطلاق للقرارات الاقتصادية . وبهذا المعنى سنحتاج لما بعد الرأسمالى ولكن ليس لنظرية المستهلك بعد السوق . إن نظرية المستهلك ما بعد الرأسمالى ستحدد الاحتياجات الفردية والاجتماعية التى بدورها ستحدد هيكل الانتاج .

والأكثر جدية فيما يتعلق بالبيئة ضرورة ضمان ان السعى وراء التقدم لن يؤدي لنمو لايمكن تحجيمه فى استهلاك الطاقة والموارد الأخرى وذلك اذا كان الخطر الذى يهدد المجال الحيوى جسيماً كما يقرر الايكولوجيون (وأنا أعتقد أنه كذلك) ، والتحدث عن التنمية المتواصلة يصبح بدون جدوى إلا اذا قبلنا أن يعاد انشاء النظام الاجتماعى بحيث تبني قرارات الانتاج بصورة فعالة على حاجات تتحدد قبل الانتاج ، وليس بتأسيس الاحتياجات على قرارات الانتاج . وفى ظل النظام الحالى يمكننا أن نستمر فى المناقشات التى نريدها حول أخطار التنمية على مستقبل الكون ولكن لاسبيل إلى إبطاء حدوث الكارثة المدمرة .

الافتراضان الثانى والثالث للنموذج النيوكلاسيكى (المنافسة الكاملة والعوائد المتناقصة) يعتبران مجرد تشوهات لواقع تجريبي - والاكثر خطورة أن الاتجاه الواقعى فى تطور الرأس مالية لا يقترب من النموذج المثالى ، بل على العكس من ذلك انه يبعدنا عنه :

فاقتصاد الاحتكارات لا يعتبر حتى تنافسا ناقصا . وعلاوة على ذلك فالتحلى الضرورى عن الفرضية الزائفة للعوائد المتناقصة يسلب النموذج أى فرصة لكى يصبح ذا فعالية (٢) .

ان ممارسة خصم المستقبل (فرضية التوازن العام) يبدو كما لو كان قانونا سيكولوجيا واضحا . ومع ذلك لا يمكن للمرء أن يطبق مثل هذا الخصم على المجتمع بصورة واسعة فى أى مناخ . ان معدل الخصم لاي كمية منخفضة كان (١٪) أو مرتفعا (١٥٪) يقصر فى الحال مجال الحسابات على المدى القصير : من ٥-٣٠ سنة على الاكثر . لأنه بمعدل خصم ٤٪ فقط على فترة ٣٠ عاما تنخفض اى قيمة لنحو ثلثى قيمتها الأولى مخلفة وراءها الكثير من الشكوك الجوهرية حول فعالية الاختيارات ولكن اذا اعتبرت الثلاثون عاما فترة طويلة فى مجال الحياة البشرية فماذا تمثل فى إطار الزمن لتاريخ الأمم وتاريخ الانسانية ؟.

لذلك تتفادى بالضرورة مجموعه كبيرة من القرارات الاجتماعية الجماعية وحتى الفردية، خصم المستقبل . والمثل الأول للسلوك الانفرادى يقدمه المزارع مالك الأرض . فإذا قام بخصم المستقبل فلن يكون لديه أى حافز للحفاظ على رأس مال الأرض بل ولا أى حافز لتطوير امكانياتها على المدى الطويل حتى يمكنه الاستفادة من الدخل المتزايد الناتج عن نضوبها التدريجى . بالطبع لا يتصرف المالك بهذا الأسلوب ويرى أن تلك المزايا وهمية . لماذا؟ لأنه يريد أن يترك لأولاده وسيلة للرزق مساوية أو حتى اكبر مما كان لديه شخصيا .

مثال آخر يأتى من القرارات القومية المتعلقة بالدفاع والأبحاث العسكرية . إن أى حكومة لن توافق على قيود قصيرة المدى فى هذا الخصوص وبالتالي فإن قرارها سيكون متأثرا ببدأ - إن لم يكن أبدأ (وهو مفهوم ليس له معنى سياسى) فهو على الاقل للمستقبل المرنى - وهو مبدأ حتمية أن تظل الدولة فى موقف عسكري متساوى أو أفضل من أى دولة يحتمل أن تكون معادية . وبناء على هذه الأهداف تعد الحكومة حسابات تكلفة التنفيذ حتى تختبر جدوى الهدف . لذلك فهو يتضمن

أساسا منطقيا مختلفا عن خصم المستقبل الذى يطبق فى الاقتصاد .

هذه الملاحظات حول خصم المستقبل تعتبر جوهرية عند مراعاة المشاكل البيئية . فالعديد من الآثار المترتبة على النشاط الاقتصادى الحديث تظهر على المدى البعيد وحتى على المدى البعيد جدا (استهلاك الموارد الطبيعية ، زيادة حرارة الكرة الأرضية ، تآكل طبقة الاوزون الخ...) وفى هذه الحالة يكون الأسلوب الاقتصادى هو تجميع القيم المطلقة ، وترك مفهوم خصم المستقبل . ولكن الاقتصاديات التقليدية لاتسمح لنا بهذا الاختيار - ان التفرقة التى لاطائل من ورائها بين الاقتصادى وغير الاقتصادى (حيث مازال هناك الاختيار الاجتماعى الذى ينبغى أخذه فى الاعتبار) تفسر المأزق الذى تورط فيه الاقتصاديون النيوكلاسيكيون .

هل يمكن لأى استخدام للموارد الطبيعية (الشرط الخامس للنموذج) ان يبني على أسعار يحددها ناتجها الحدى ؟ وجوابى طبعاً بالنفى.

أولا وبصورة أساسية أن مفهوم الناتج الحدى لعوامل الانتاج تكرر لامعنى له فى ظل انتاج تحدده هو نفسه العلاقات الاجتماعية التى تقر توزيع الدخل بين العمل ورأس المال والملكية (٣) . وفى الحقيقة يتم تنظيم هذا الاستخدام فى كل المجتمعات من خلال القوانين والأعراف الاجتماعية التى من الضرورى فهم طبيعتها وآثارها . ولنفترض مثلا أن الاقتصادى قادر على حساب الناتج الحدى لعامل معين من عوامل الإنتاج ، فلكى يصبح هذا الحساب ذا معنى فإن كل الأدوات ينبغى أن تعمل بفاعليه وبأسلوب يتسق مع هذا الحساب . ومع ذلك فهذا يتطلب تعديلات فى القوانين الاجتماعية التى تحكم استخدام الموارد الطبيعية . وفى مجتمعنا يعتبر استخدام بعض الموارد جوهريا ويؤدى الى الملكية الخاصة (أو العامة) لتلك الموارد (الأرض - المناجم واحيانا المياه) بينما استخدام الموارد الأخرى حر وغير منظم (الهواء واحيانا المياه) والمالكون الذين يطالبون بمقابل للاستخدام يحددون اسعارا تعتبر فى حد ذاتها انعكاسا مباشرا للعلاقات الاجتماعية التى تكونت بصورة تقليدية وليس وفقا للناتج الحدى المفترض للمورد المناسب . وهذه الادارة الخاصة لها احيانا آثار ايجابية من وجهة النظر البيئية . مثلا فى الحالة السابق ذكرها كان الفلاح حريصا على الحفاظ على القيمة الانتاجية للأرض للأجيال القادمة . ولكن فى أحيان كثيرة يكون لذلك آثار سلبية مختلفة : ان ادارة الأرض فى المناطق الحضرية بواسطة البلديات يمكن ان تكون مختلفة عن ادارة

المضارين (وهى ذاتها تختلف طبقا للمصالح الاجتماعية للبلدية التى تمثلها) - أما الملكية الخاصة للأرض (أو الملكية العامة كما تمارس حاليا) فهى نفسها أساس نمط معين من إدارة الموارد التى لاتضمن عادة إدارة رشيدة على المدى البعيد.

فى كل هذه القضايا يستبعد الاقتصاديون النيوكلاسيكيون بوضوح ربط وجهات نظر الأنظمة العالمية / القومية من المناقشة . والآن سنتناول الأسئلة الجوهرية لإدارة موارد الكرة الأرضية ، أى الأساس الرئيسى للمشاكل البيئية.

إننى مهتم بصفة خاصة بالمشاكل التى أهملها الاقتصاديون التقليديون بافتراضاتهم الأساسية التى تمجد ضمناً قيم السوق بصفة عامة دون الأخذ فى الاعتبار حقيقة أن العالم اختل نتيجة غياب سوق عمل عالمى . وحتى قبل مؤتمر ستوكهولم ١٩٧٢ حينما طرحت هذه النقاط (دون ان ينصت إليها أحد بصورة جدية) فقد أوضحت أن هيكل أسعار الصادرات الزراعية حال دون حفاظ الفلاحين الأفارقة على أراضيهم بحالة جيدة . وفى واقع الأمر استفاد المستهلك الغربى من هذا التحول الضار الذى أصاب الشعب الأفريقى .

وكانت النتيجة المنطقية المباشرة للتوسع الرأسمالى مأساة ملايين الأفارقة الذين تعرضوا للمجاعات ، وهى اكبر كارثة ايكولوجية عرفناها حتى الآن. وقد أوضحت كذلك أنه بينما تدار الموارد المعدنية فى الدول المتقدمة كموارد قومية ، فإن الموارد المعدنية فى الدول النامية تعامل كما لو كانت " ملكية عامة لجميع البشر" وبالطبع ، لصالح المستهلكين الغربيين وكذلك الشركات الغربية (تعكس ربح الموارد المعدنية هنا علاقات اجتماعية دولية غير متكافئة).

وأخيراً تناولت كيفية أن قانون ملكية الأراضى فى اقتصاديات الدول ذات الاحتياطى (جنوب افريقيا ومستعمرات اخرى) كان الهدف منه خلق سوق عمل رخيص لمصلحة مستعمرات السكان البيض. وكل مشكلة من تلك المشاكل البيئية الحادة لا يمكن حلها دون مراجعة العلاقات السياسية الدولية.

إن التناقض بين الأسواق المحلية والدولية - الذى غالباً ما يتم تجاهله فى علم الاقتصاد البحت - يطرح مباشرة مشاكل حقوق الأشخاص العاديين من غير المستهلكين أو الموردين لسوق العمل ،

ولكنهم فى نفس الوقت مواطنون فى أماكن تحتل موقعا فى النظام العالمى . وحتى لو اتجهت الأسواق المحلية المكونة عبر العصور الى دمج أبعادها الثلاثة التقليدية بصورة سليمة (أسواق السلع والعمل ورأس المال) فإن السوق العالمى يبقى منطقة صعب اقتحامها ومحصورة فى تبادل السلع ورأس المال باستبعاد العمل (الذى ينحصر لدرجة كبيرة داخل الحدود الإقليمية) ، وبالتالي فإن نظرية التوازن العام - بهذا المنطق - تصبح خداعا حقيقيا - وهذه النقطة الجوهرية تكمل نقد علاقات العمل . ويحلل علم الاقتصاد التقليدى قوانين العمل بأسلوب يشمل فى المقام الأول التعبير عن الاستبعاد فى الايديولوجية البورجوازية. وهذه النقطة حول سوق العمل تعتبر من وجهة نظرى النقد الرئيسى لماركس على الايديولوجية البورجوازية ولن أعود إليها مرة أخرى .

٣- البديل الاشتراكى

يتضمن النقد الرئيسى للافتراضات الاقتصادية البورجوازية التالى :

- أ - قصر المجتمع على مجموع الأشخاص والشخص على رجل الاقتصاد .
- ب - بناء علم اقتصادى منفصل عن العلم الاجتماعى (والمشاكل المؤقتة من الأنظمة المتداخلة التى خلقها)
- ج - إظهار أن مفهوم التوازن العام مضلل لفهم الوظيفة الحقيقية للمجتمع كما أنه مبنى على فرضيات غير حقيقية أو مكررة .
- د - توضيح حدود الحسابات المنطقية للوكلاء العاملين فى هذا الإطار
- هـ - تبيان حدود الحسابات الاقتصادية السليمة من حيث ارتباطها بالأجال الطبيعية للنتاج . هذه الانتقادات الموجهة لعلم الاقتصاد البورجوازي ليست اكتشافات جديدة كما يعتقد البيشيون غالبا .

لقد عرف ماركس الرأسمالية على أنها نظام اجتماعى تحدده ديناميكيات تراكم رأس المال وانتهى الى انها ستصل الى حدودها التاريخية حينما يتآكل موردان من الثروة البشرية هما العامل (العمل) والطبيعة (التى تعامل كما لو كانت لاتنضب) ، وبالتالي فإن البيشيون اعدوا - ببراءة -

اكتشاف نصف استنتاج ماركس بعد قرن من الزمان مثل ما أعاد نقاد العصرية اكتشاف نقد ماركس للاستبعاد وهو النصف الآخر من الاستنتاج - وبالنسبة لماركس انصب نقده على علم الاقتصاد أساسا لكونه منفصلا عن المحتوى السليم للمادية التاريخية (وهي التعبير عن الاستبعاد الاقتصادي للثقافة والأيديولوجية البورجوازية) وعكس الفكرة الشائعة لايحصر ماركس الحقيقة الاجتماعية في الحتمية الاقتصادية . وفي حقيقة الأمر فإن الانتقاص الاقتصادي للفكر المعاصر يجد تعبيراً في اللغة العادية اليومية للحكومات ، في كل مرة تقوم فيها بصياغة قيود اقتصادية " كقوانين للطبيعة " !

صحيح إن الماركسية الشائعة - التي تعتبر " الصياغة السوفيتية " المثل المتطرف لها - تزامنت على هذا المستوى مع الثقافة الاقتصادية للبرجوازية ، ولكن ماركس المسكين لا ينبغي أن يكون مسئولاً ويحكم عليه بالنسيان من أجل ذلك .

في عام ١٩٤٤ تبنى كارل بولاني هذه التعاليم ليظهر مخاطر مثالية السوق التي تقود إلى تخريب مضاعف للبشرية والطبيعة . ويشير بولاني بصفة خاصة الى " دمار البيئة . قطع الغابات ، تلوث الأنهار وتدهور العمل " (٤) وفي نقده للتصارع الداخلي بين الليبراليين (مثل هايك ، والآباء الروحانيين لليبرالية السائدة اليوم وحتى البيثيين في البنك الدولي) كتب بولاني يقول : " إن التوقع بأن يظل المجتمع غير مبالي بكارثة البطالة وبالتغيرات الصناعية والتجارية بما تحمله من الألم السسيولوجي والمعنوي . بحجة أن آثارها الاقتصادية لن تصبح ذات قيمة على المدى الطويل ، هو أمر غير منطقي " (٥) . وبالتالي فإن التوازن العام شيء مثالي في الأساس وهذا هو السبب في أن تطبيقه دائما ما يتعثر بمجتمع واقعي يدافع عن نفسه ، وهو أمر يستمر في تحاشي عقيدة ليبرالية . " وعبثا يحاول الفرد البحث في كل الأدب الليبرالي عن تفسير لتلك الحقائق ليجد مجرد سيل من الإهانات ضد الشعوب ، حكومات يعتقد أنها مسئولة عن السياسات غير الليبرالية أو جزء من نظرية اللاهوت السياسي ... (٦)

وفي نفس الوقت كان شيجيتو تسورو "Shigeto Tsuru" يحاول تشتيت وهم النمو غير المقيد ، من خلال لفت الأنظار لحقيقته أن المعدلات المرتفعة للنمو تحدث على أساس تدمير البيئة .

وتسير اسهاماتي الخاصة على نفس النهج : إنني اعتقد بضرورة التقدم في أسلوب التحليل من

خلال اختبار البعد الشامل لآثار تراكم رأس المال (إبراز تناقضات المركز والمحيط) وهو بعد لم يعطه ماركس قدره الكافى ومجاهله بولانى تماما - هذا البعد أساسى لتحليل أى تنمية متواصلة .

وتتطلب المعالجة السليمة للمشاكل البيئية انهاء " استبداد علم الاقتصاد " والعمل على إعادة البناء العملى والنظرى لوحدة السياسة والاقتصاد . ولم يسلك الفكر التقليدى هذا الطريق ، كما لم تسلك القوى السياسية التقليدية أى خطوة فى هذا الاتجاه . ويظل الحوار حول البيئة فى تلك الظروف هو التعبير الضعيف عن أحلام اليقظة.

إن نقد نظرية التوازن العام فى صيغته المجردة له مزيه تحديد مجال المنطق الاقتصادى . وعلاوة على ذلك كان لدى العقلانيين الديكارتيين فالراس وأللى (Walras Allais) الجرأة الكافية لاستخلاص نتائج منطقية من نظريتهم وهى أن السوق المتوازن ذاتيا والمتكامل جيدا يتضمن الغاء الملكية الخاصة ، واستبدالها بملكية الدولة لرأس المال والطبيعة (الأرض واستخدام الموارد البيئية) وبدلا من الأنظمة الادارية الناقصة التى تشملها الملكية الخاصة اقترحوا دولة تقوم ببيع استخدام الأرض ورأس المال (بأسعار تتكافأ مع المنتجات الحدية لتلك العوامل التى يفترضون امكانية حسابها) وسيكون للأفراد حق الاختيار بين عرض العمل أو أن يصبحوا مديرين لعوامل الانتاج (رجال أعمال) - وهذا الاقتراح شجاع وعقلانى . ولكنى أعتقد أنه ساذج . ومن المفارقات أن الاقتراحات التى قدمها الإصلاحيون السوفيت خروشوف وجورباتشوف طالبت بنظام يتفق تماما مع الروم الذى أسميته " الرأسمالية بدون رأسماليين " فإذا كان الاصلاحيون تم تخطيهم فهذا لأن مفاهيمهم (والتى يطلق عليها أحيانا بدون مبرر كاف التكنوقراطية) وكذلك فلسفتهم ، مثل فلسفة الاقتصاديين من أنصار فالراس ، مأخوذة من تقاليد سان سيمون (Saint Simon) ومن الحكومة العلمية وهذه المفاهيم والفلسفة لتجسد العنصر الأساسى وهو العلاقات الاجتماعية .

إن أفضل دفاع حاليا عن نظرية التوازن العام واقتراح أن البيئة يمكن أن تدمج فى كل من الحسابات الاقتصادية وفى عملية اتخاذ القرار ، هو ليس بالقطع دفاع العقلانيين من أنصار فالراس وتلاميذهم النوفوسبيرسك (Novossibirsk) . إن البراجماتية التى تميز ثقافة أمريكا الشمالية مقتنعه بالتعبيرات البراقة ، راضية بالقصور فى الإدارة الخاصة ومشغولة بتصوير الوسائل الكفيلة بتقليل الآثار السلبية لهذا القصور . وتصبح الحصيلة فى النهاية ضعيفة للغاية : الكثير من العلوم

الاقتصادية (بدون نقد يستحق) والقليل من السياسة (بالمعنى السطحي للمصطلح) وكل ذلك لا يشكل أفكارا للعمل ؛ (٧)

ان ادارة السوق والحسابات الاقتصادية ليست فى حد ذاتها أساسا لعقلانية رفيعه المستوى ولكنها مجرد أدوات وعقلانيتهما تكون فى خدمة النظام الاجتماعى الذى تعمل داخله . ولكى يمكن مواجهة تحديات التدهور البيئى ، ينبغى على النظام الاجتماعى أن يفى بثلاثة شروط :

أ - تأسيس قرارات الإنتاج على الطلب وبالتالي إنشاء نظام للتعريف بهذا الطلب والتعبير عنه وتصور هذا النظام بأسلوب يدمج الطبيعة فى عملية تعريف ذلك الطلب .

ب - الاعتراف بأن البشر ذوو أبعاد متعددة ولا ينبغى حصرهم فى بعد واحد هو عرض العمل .

ج - العمل على أساس نظام مندمج مع العالم ككل .

وتطبيق هذه الشروط الثلاثة يحدد الشرطان الأولان مفهوم الديمقراطية والذى يتعدى مفهوم وممارسة الديمقراطية التى اعتدنا عليها (٨) . لقد انحصر المفهوم الحالى فى قواعد تتعلق بإدارة أنظمة الانتخابات والتعددية السياسية . بينما أساليب التكلفة / الربح القائمة محددة بخضوعها لمنطق أحادى الجانب لتراكم رأس المال ، والمطلوب هو معايير للعقلانية فى حسابات المهارة الاقتصادية التى يمكن تعريفها فى إطار نظام اجتماعى يستجيب للشترين أ ، ب . وهذه الشروط أكثر تفصيلا وتعقيدا بصورة مطلقة من التحليلات التقليدية المقترحة .

ولا أعرف نظاما اجتماعيا متصلا بتلك المعايير الثلاثة غير الاشتراكية على نطاق العالم . حتى لو كان موضوع إنشاء هذا النظام ليس مطروحا الآن ، فإن هذا لا يشكل مبررا لإلغاء وجهة النظر هذه ، إذا أردنا أن نتجنب الهمجية وأشياء أخرى ينطوى عليها تدمير البيئة (٩) .

إن مشكلة حصر اقتصاديات نظام اجتماعى مبنى على المبادئ الثلاثة المذكورة أننا يشكل أحد التحديات الفكرية الحقيقية لعصرنا الحالى فالأمر يتطلب أن تضمن مؤسسة النظام بصورة أو باخرى أن هذه الاقتصاديات مترابطة مع نظام حسابات عقلانية كما يلزم الا تكون هذه الاقتصاديات اقتصاد ما بعد السوق (طالما يحتفظ بدوره وفعاليته كمؤسسة فى النظام الاجتماعى المقترح) لأن

الأمر يحتاج لاقتصاد مابعد الرأسمالي . وأحد أهم الأبعاد لهذا التحدي يتعلق بوضع العامل الذى ينبغى أن ينظر اليه على أنه غير منفصل عن المواطن ، وفى واقع المجتمع الرأسمالي نجد هذين الوضعين منفصلين تماما :

حكم رأس المال معبر عنه بتعظيم الربح (أساس تحليل التكلفة - الربح) يتضمن حصر العامل فى نطاق بائع العمل بينما حقوق المواطن التى تمارس على وجه الحصر فى نطاق الإدارة السياسية للمجتمع ، لاتهم الادارة الاقتصادية .

أما الوجه الجوهري الآخر للتحدي فيتعلق بمعاملة الطبيعة عند اجراء الاختيارات الاقتصادية . وهذه المشكله يمكن أن تقسم الى سلسلة من التساؤلات المحددة والمتنوعة حول :

أ - الموارد المتجددة

ب - الموارد المستنزفه

ج - التلوث البسيط

د - تساؤلات حول مستقبل الكرة الأرضية فى حد ذاته .

ومن الواجب أن تتضمن تكلفة استخدام المورد الطبيعى - مبدئيا - تكاليف الصيانة (اعادة زراعة الغابات أو صيانة الأرض الزراعية) الأمر الذى يتطلب بالضرورة ألا تشمل الحسابات أى خصم للمستقبل وهو شىء غير مقبول على مدار التاريخ . والاكثر صعوبة صياغة سياسة اقتصادية حينما يكون المورد غير متجدد .

وينبغى أن يصبح الهدف هنا هو الاستثمار الضرورى لاستبدال المورد الذى قارب على الاستنزاف بمورد آخر وبقيمة مساوية فى الاستخدام فمثلا يجب أن يتضمن سعر البنزين تكلفة ايجاد مورد مساوى من الطاقة (كالبحت عن حقول بترول وتطوير بدائل للطاقة الشمسية / النووية ، الخ.) وطبيعى أن يظل حساب تكلفة هذا الإحلال غير مؤكد طالما أن الاكتشافات العلمية المستقبلية والتقدم التكنولوجى غير معروف . وهذا يعنى ببساطة أن على المرء أن يضع تقديرا مرتفعا لتكلفة الإحلال مع إدراك أن هذه التكلفة ستكون مطلوبة مع التقدم التكنولوجى . ويصبح التحدي اكثر

خطورة اذا هددت آثار زيادة درجة حرارة الكون وتآكل الاوزون ، الحياة على الارض . واذا أتاحت لنا المعلومات العلمية أن نتفهم بقدر معقول من اليقين أسباب تلك الظواهر يصبح من الضروري اتخاذ قرار حاسم بتعيين حدود قصوى للإنتاج والاستهلاك الضار، وكل المشاكل والصراعات المتصلة بالترشيد سنجدها هنا ولاسبيل لتفاديها بأى خدعة حسابية .

إن النظام الاجتماعى الذى نعيش فيه على المستوى القومى والدولى غير قادر على مواجهة الشروط الثلاثة السابق الاشارة اليها بسبب تفتت قوة اتخاذ القرار (ملكية خاصة ، المنافسة بين المنتجين) وعدم المساواة بين الدول . فبماكانه على اكثر تقدير مجرد حل المشاكل التى تم تصنيفها على أنها تلوث بسيط : تلوث نهر بنبات معين . ضوضاء المرور ، الخ . . فى تلك الحالات يستطيع المرء أن يقدر بصورة فعالة التعويض الذى يسهل حسابه (منازل بجدران عازله للصوت أو نقل المساكن لأماكن أخرى) وكذلك فرض أو حتى اتخاذ اجراءات إدارية خاصة . ومع ذلك ، لانتوفر حلول بسيطه للمشاكل البيئية الجوهرية . ومع أننا يمكن أن نتبنى أساليب وحسابات مبنية على المبادئ المذكورة سابقا فسيظل تنفيذها فى تعارض مباشر مع منطق التراكم الخاص والمنطق الذى يحكم النظام العالمى . ومن هنا ندرك أن الشروط الثلاثة مترابطة بصورة لايمكن فصلها .

إن دمج البعد البيئى فى نظام الاختيارات الاقتصادية ممكن فقط فى مناخ الديمقراطية ذات المحتوى الاجتماعى . وأعنى بهذا ديمقراطية تعمل فى حقل الإدارة الاقتصادية أبعد من النطاق المقيد للإدارة السياسية ومن خلال هذا الافتراض فقط تستطيع الفردية أن تتصالح مع الاتسانية بينما فصل مبادئ السياسة والاقتصاد من خلال الاستبعاد والمنفعة يؤدى الى انتصار الفردية على حساب الاتسانية . وهذا هو السبب فى أن الأنظمة الديمقراطية الحالية التى تعتبر معزولة ومقيدة حتى فى أحسن الأحوال ، تظل الأغلبية المنتخبة فيها صامته تجاه مطالب حل المشاكل الخطيرة للبيئة حتى بعد كل المناورات التى تقع فريسه لها .

والناخب العادى لأنه معزول يخضع المستقبل من حسابه وهذا أيضا هو السبب فى أن فكرة "الرأسماليه بدون رأسماليين " من منطلق الحد الأقصى للعقلانية الاقتصادية البحثه كما تصورها "فالراس " أو " نوفوسبييرسك " ، تصبح محض خيال وسذاجة .

هل الديمقراطية المتسعة تضمن اختيارات عقلانية تدمج بُعد التحديات البيئية بطريقة سليمة ؟ إن طرح السؤال بهذا الأسلوب هو فى حد ذاته التقدم إلى أبعد من ميدان العلم الاجتماعى وتحويل الحوار إلى نوع من الايمان بالبعث والحساب . هل تقبل الانسانية أو حتى ترغب فى الانتحار الجماعى ؟ ان الديمقراطية غير المعزولة ستجد حدودها عند تلك النقطة والتمييز الذى أقترحه بين الانعزال الاقتصادى - الفردى والاجتماعى - والانعزال الانسانى بصورة أشمل ، مبنى تماما على هذا الاهتمام باظهار حدود عالم المعرفة الاجتماعية وفى نفس الوقت تلافى الانزلاق نحو عالم مجهول .

ورغم التساؤلات المرتبطة بمصير الجنس البشرى غير المنفصل عن (النزعة الاقتصادية) فإن الديمقراطية تعمل فى ظل واقع لاينبغى أن تحيطه الشكوك . إننى ألفت الانتباه لهذه النقطة : ستظل الحسابات الاقتصادية غير دقيقة لأن المستقبل حتى فى الميدان المحدود للمعرفة العلمية هو مجرد تنبؤ للمدى القصير . إن استعلاء الثقافة الانعزالية السائدة منشؤه عدم قدرتها على تقبل الواقع .

ومقولة : " تجاهل الشكوك أو احسب الآثار ! " هى مفهوم له وقع محدود ونسبى فى زمن لم يعد تاريخيا يتقبل المغامرات .

وأخيرا وبوضوح ، إن الديمقراطية غير المنعزلة لاتعنى شيئا الا اذا طبقت على نطاق العالم . وكما يبدو - اذا تطلبت التهديدات التى وقعت بالفعل على كوكب الأرض شكلا من العقلانية فهل من المقبول أن يزيد هذا المنطق من قوة التسلسل الهرمى غير المحتمل فى العالم الحديث ؟ لماذا ينبغى على الناس الذين لا يتحملون الا جزءا يسيرا من مسئولية حدوث هذه الكوارث من خلال الاستهلاك الضئيل - ان يوافقوا على نظام يسمح لهم فقط بالنزرة القليل الذى يتبقى من القلة الاغنياء فى الكون ؟ ان الجدل حول البيئة اذا لم يشر هذه القضية سيظل تساؤلا يتسم بالرياء - فديموقراطية غير منعزلة تعمل فى ظل واقع عالمى لأناس يعاملون بدون مساواة سيحول قانون غابة الفردية المنعزلة الى صرين الناس والدول . والقضايا العامة المتعلقة بالبيئة بكل أبعادها تدفع المشكلة بقوة الى المقدمة: الاشتراكية أو الهمجية

هوامش

- ١- بدون شك لا تنحصر المنافسة فى اختلاف الناتج وينبغى أن يظل سعر المنافسة داخل آليه سوق مابعد الرأسالى . ومع ذلك تتجاهل النظرية التقليدية الآثار المدمرة للتعدد غير الطبيعى للسلع ، والذي ليس له تفسير الاخاصية ساذجة لسيكولوجية المستهلكين .
- ٢- ليس هذا مجال تكرار النقد المعيارى لعلوم الاقتصاد التقليدية : وهى أن ترك افتراض التنافس الكامل لا يؤثر على أساسيات المنطق النيوكلاسيكى ، وأن افتراض تقليل العوائد ضرورى منطقيا لخلق نقاط توازن بين العرض والطلب ، الخ ..
- ٣- وجهت عدة مرات انتقادات أساسية فى أماكن أخرى حول مفهوم معامل الانتاجية
- ٤- بولانى (١٩٤٤) صفحة ١٨٢
- ٥- بولانى (١٩٤٤) صفحة ٢٨٠
- ٦- بولانى (١٩٤٤) صفحة ٢٧٦
- ٧- يستطيع المرء دائما من الناحية النظرية إضافة الصبغة المحلية على العوامل الخارجية باستخدام أسعار الظل المناسبة . وهذه هى القضية الأساسية للإصلاحيين - ولكن لكى تتمكن الحسابات المبنية على تلك الأسعار الظلية من تشكيل نظام فعال للحوافز ، ينبغى على المرء مضاعفة الحوافز والضرائب . الخ ... ، والتفرقة بينهم الى الأبد ولم يفعل مخططو التنمية فى العالم الثالث غير ذلك . وأصبحت الأنظمة الناتجة عن الأسعار القومية غير مرتبطة بالسوق العالمى من خلال الرقابة على النقد ، وعلى التدفقات الرأسالية ، الخ .. وهذه الممارسات كما نعلم هوجمت بضراوة وطولب بالغائها تحت حجة " ترشيد الأسواق " بدون أسعار ظل !
- ٨- يمكن الرجوع للنقد الأساسى للديموقراطية السياسية كشىء مختلف عن الديموقراطية الاجتماعية - أمين (١٩٩١) .
- ٩- إن النقد المنصب هنا على تفتيت السلطة المحتكرة بواسطة أقلية من متخذى القرار فى ظل الرأسالية (رؤساء الشركات) لا يجادل من أجل مركزية السلطة تحت نظام اشتراكى (امتداد النموذج السوفيتى) وإنما فى سبيل لامركزية حقيقية بين مجموعات العمال (الإدارة الذاتيه)

يصاحبها مفاوضات جماعية تسمح بتلاحم على المستويين القومي والعالمى .

المراجع

- امين ، سمير ، " قضية الديمقراطية فى العالم المعاصر " الاشتراكية والديموقراطية . رقم ١٢ (١٩٩١)

Amin , Samir " The issue of democracy in the contemporary World " . Socialism and Democracy No. 12 (1991)

- امين ، سمير ، " القانون وقيمة المادية التاريخية "

Amin , Samir, The Law and Value of Historical Materialism (New York; Monthly Review Press, 1978)

- بولاتى ، كارل ، التحول الكبير (نيويورك : رينهاردت : ١٩٤٤)

Polanyi, Karl, La Grande Transformation (New York : Rinehardt, 1944)

من الاصدارات الحديثة
لمعهد التخطيط القومى

واقع وامكانات تطوير قطاع الزراعة
فى سلطنة عمان

اعداد : د. عبد الفتاح محمد حسين

مذكرة خارجية .

من بحوث المعهد

يصدر معهد التخطيط القومى سلسلتين من الانتاج العلمى ، المذكرات العلمية الخارجية منذ عام ١٩٦٠ وسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ عام ١٩٧٨ ، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القومى والقطاعى أو المستوى الاقليمى ، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والاعمال المنشورة فى هاتين السلسلتين إما فى انتاج فردى لاعضاء الهيئة العلمية به أو نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار ، وذلك بمنهج علمى سليم . وقد تنوعت الموضوعات التى تناولتها الاعداد المختلفة لهاتين السلسلتين بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر .

وتستهدف هيئة التحرير من هذا الباب تقديم عرض لبعض الدراسات والبحوث التى تصدر فى كل منهما .